محظور النشر حتى 24 مارس 2026، الساعة 12:01 صباحًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة

سوء إدارة أصول تزيد قيمتها عن مليار دولار يقلل من مصداقية ادعاءات إصلاح هيئة الاستثمار الليبية

كشفت التحقيقات الجديدة التي أجرتها منظمة "ذا سنتري" أن أكثر من نصف أصول هيئة الاستثمار الليبية يمكن إدارتها بشكل فعال. ويكشف التحليل عن نمط من سوء الإدارة والتنافس الداخلي والفساد.

24 مارس 2026 (واشنطن العاصمة ولندن) – بعد مرور خمسة عشر عامًا على سقوط معمر القذافي، لا يزال تجميد الأمم المتحدة لأصول هيئة الاستثمار الليبية (LIA) ساريًا، مما يؤثر على صندوق الثروة السيادية. في حين يُفترض علنًا أن هذا الإجراء يؤثر على محفظة LIA بالكامل، يقدّر تقرير استقصائي جديد صدر اليوم عن منظمة "ذا سنتري" أن ما يقرب من نصف أصول LIA البالغة 62.85 مليار دولار – أي أكثر من 30 مليار دولار – قد لا يزال من الممكن إدارتها بشكل فعّال. و أن حوالي 20 إلى 23 مليار دولارًا لا تخضع لأي قيود على الإطلاق، بينما تظل 9.5 مليار دولار إضافية متاحة من خلال تراخيص تم الحصول عليها من السلطات المختصة بفرض للعقوبات.

في السنوات الأخيرة، مارست LIA ضغوطاً من أجل رفع جزئي للتجميد، مدّعية أنها تقوم بعملية إصلاح لتحسين المساءلة والشفافية. لكن سِجل لهيئة الاستثمار الليبية يقوّض حجتها: إذ يخلص التقرير الجديد لمنظمة "ذا سنتري" إلى أنه على الأرجح أن أداء الأصول المجمدة لهيئة الاستثمار الليبية أفضل من أداء الأصول التي تُدار حاليا، مما يشير إلى أوجه قصور خطيرة في داخل المنظمة. و يكشف التحليل الدقيق لأنشطة هيئة الاستثمار الليبية في المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وليبيريا وأماكن أخرى في القارة الأفريقية أن أصولاً بمليارات الدولارات لا تزال تُدار بشكل سيء .

ووجدت منظمة "ذا سنتري" أنه على الرغم من الادعاءات العلنية بالإصلاح، فقد سمحت LIA لمبنى في لندن بقيمة 72 مليون دولار بالبقاء شاغراً لمدة عقد من الزمن، مما أدى إلى خسارة ما يقدّر بـ 79 مليون دولار من الإيجارات. وفي جنوب أفريقيا، لم تقدم الاستثمارات العقارية الليبية الكبرى في "أغنى ميل مربع" في جوهانسبرغ أي دليل على عائد الاستثمار على مدى أكثر من عقدين. فندق ميشيلانجيلو المملوك لهيئة الاستثمار الليبية، والذي كان الفندق الرئيسي لكأس العالم 2010 وجوهرة محفظة العقارات الجنوب أفريقية للهيئة، مغلق منذ عام 2020. ولم تسدد الشركة التابعة لهيئة الاستثمار الليبية التي تمتلك الفندق قرضاً بقيمة 110 ملايين دولار تم منحه لشراء مجمع عقاري يضم فندقاً آخر وبعضاً من أفخم العلامات التجارية في العالم.

في ليبيريا، يبدو أن LIA فشلت في تحقيق أي دخل من أصولها. ويبدو أن الشركة التابعة لـ LIA التي تمتلك مبنى كان مؤجراً للأمم المتحدة في العاصمة مونروفيا قد ساهمت في إثراء جيوب أفراد على صلة بالرئيسة الليبيرية السابقة إلين جونسون سيرليف. وأعلن مكتب التدقيق الليبي أن مشاريع ليبية أخرى بقيمة ملايين الدولارات في ليبيريا قد تم "تأميمها" أو تجميدها. لم تبذل LIA أي جهد لاسترداد أصولها.

أخيرًا، في حالة شركة أولا إنيرجي (Ola Energy)، وهي شركة وقود مملوكة لـ LIA تعمل في 17 دولة أفريقية، يبدو أن تعيينات الإدارة العليا كانت مدفوعة باعتبارات سياسية بدلاً من الخبرة المهنية. وبمجرد تولي هذه القيادة مناصبها، زادت الإنفاق بشكل كبير، مما أدى إلى خسائر فادحة وغرامات بقيمة 10 ملايين دولار من الجهات التنظيمية المغربية بسبب التداول بناءً على معلومات داخلية.

قالت جوستينا جودزوفسكا، المديرة التنفيذية لمنظمة "ذا سنتري":

"تدعي LIA أنه ينبغي لها استعادة الوصول إلى أصولها المجمدة، مدعية تحسّن الحوكمة.

لكن نتائج ذا سنتري تظهر استمرار سوء الإدارة. هذه الإخفاقات ليست فنية؛ بل هي مدمرة لليبيين. مع انهيار العملة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ونقص السيولة النقدية الذي يجبر الناس على الانتظار لساعات أمام البنوك الفارغة، وانهيار الخدمات العامة، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، فإن ثروة البلاد لا تصل إلى شعبها. يجب على LIA أن تثبت قدرتها على تقديم فوائد ملموسة لليبيين قبل أن يُسمح لها بالوصول إلى أموال إضافية."

قال أوليفر ويندريدج، المستشار الأول لشؤون المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في منظمة "ذا سنتري": "خلافاً للاعتقاد السائد، تمت إدارة أصول بقيمة عشرات المليارات من قبل هيئة الاستثمار الليبية وشركاتها التابعة منذ الإطاحة بالقذافي قبل خمسة عشر عاماً. لكن القيادة الحالية هيئة الاستثمار الليبية لا تستطيع حتى تحديد أصولها بالكامل. لقد طال انتظار إجراء تدقيق جنائي. سيسمح ذلك لهيئة الاستثمار الليبية بالهروب من الإرث السام لنظام القذافي السابق من خلال شطب خسائره وتقييم القيمة الحقيقية وحالة ممتلكاته."

أهم النقاط في التقرير:

●**تم الإعلان عن قيمة هيئة الاستثمار الليبية بنحو 68.35 مليار دولار، وهو تقييم تم إجراؤه في عام 2019 ولم يتغير كثيرًا منذ اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا عام 2011.** يأتي هذا الرقم من تقييم الأصول لعام 2019 الذي أنجزته شركة المحاسبة "ديلويت". ومع ذلك، قال مدققو "ديلويت" إنهم لم يأخذوا في الحسبان انخفاض قيمة الدينار الليبي في عام 2020. ونتيجة لذلك، قدّروا قيمة هيئة الاستثمار الليبية بـ 62.85 مليار دولار، وهي قيمة أقل من 64.19 مليار دولار التي قدّرت بها شركة محاسبة أخرى هيئة الاستثمار الليبية في عام 2010.

●**ومن المفارقات أن الأصول الليبية المجمدة قد حققت أداءً أفضل على الأرجح من الأصول التي تديرها بنشاط.** في حين تدعي LIA أنها "خسرت" 4.1 مليار دولار من عوائد الأسهم المحتملة بسبب التجميد، خلص فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا إلى أن الأصول المجمدة لـ LIA قد ارتفعت قيمتها بنسبة تقارب 12 في المائة. وبالمقارنة، من المرجح أن الأصول غير المقيدة التي تديرها الشركات التابعة لـ LIA قد انخفضت قيمتها.

● في المملكة المتحدة، تمتلك LIA محفظة عقارية عبر شركاتها التابعة تقدّر قيمتها بأكثر من مليار دولار. ومع ذلك، تظل المباني التي تمتلكها وتديرها الشركات التابعة لـ LIA في الأحياء التجارية والسكنية الراقية في لندن خالية أو مشغولة جزئيًا. وتُدار الأصول الرئيسية الأخرى بشكل نشط ولكن يتم الاحتفاظ بها عبر هياكل خارجية غير شفافة.

● على الرغم من استثمار ما لا يقل عن 210 ملايين دولار في العقارات المتميزة في جنوب أفريقيا منذ عام 1999، لا يوجد ما يثبت ذلك سوى الطوب والأسمنت حرفياً. لم يتم إرسال أي عوائد إلى ليبيا، ولا يزال قرض بقيمة 110 ملايين دولار من عام 2006 غير مسدد، وهناك معركة قانونية جارية حول بعض أغلى العقارات في البلاد.

● في ليبيريا، استثمرت الدولة الليبية حوالي 100 مليون دولار في مشاريع فشلت في ظل ظروف غامضة. وفي مشروع تم تنفيذه بالفعل، امتلكت هيئة الاستثمار الليبية والدولة الليبيرية بشكل مشترك عقاراً استُخدم كمقر للأمم المتحدة في البلاد. وعلى مدار ما يقرب من 20 عاماً، دفعت الأمم المتحدة أكثر من 50 مليون دولار كإيجار للمساحة — ومع ذلك لم يتم الإعلان أبداً عن الجهة التي دُفعت لها هذه الأموال.

● تبدو شركة "أولا إنيرجي" (Ola Energy)، وهي شركة لتوزيع الوقود تعمل في 17 دولة أفريقية، في البداية وكأنها قصة نجاح. لكن التحقيق الذي أجرته منظمة "ذا سنتري" في أنشطة "أولا إنيرجي" كشف عن تلاعب في الأسعار وتداول بناءً على معلومات داخلية وفساد، مما أدى إلى إضعاف أداء الشركة.

التوصيات الرئيسية في التقرير:

●**يجب على مجلس الأن التابع للأمم المتحدة** ألا يخفف القيود الحالية المفروضة على هيئة الاستثمار الليبية حتى تحقق ليبيا معايير حوكمة أكثر شمولاً وشفافية لصندوق الثروة السيادية الخاص بها. حيث أن إتاحة الوصول إلى الأموال المجمدة — حتى تحت إشراف مجلس الأمن — من شأنه أن يزيل الحافز لدى هيئة الاستثمار الليبية لتحسين إدارة الأصول.

●**يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة** أن يشترط رفع المزيد من العقوبات بمعايير محددة لتحسين حوكمة هيئة الاستثمار الليبية وشفافيته.

ومن خلال السعي بشكل أوضح إلى تحقيق تحسينات كشرط مسبق للوصول إلى الأصول المجمدة، سيساعد مجلس الأمن أيضًا أولئك داخل هيئة الاستثمار الليبية الذين يلتزمون بإدارة أفضل للثروة السيادية الليبية على مقاومة الضغوط السياسية والقسرية

التي يواجهونها من أصحاب المصالح الخاصة. وبدون هذه الجهود، ستنزلق المليارات الليبية المجمدة إلى جيوب الأشخاص البارزين سياسيًا (PEPs) وستضيع على الشعب الليبي إلى الأبد.

- **يجب على LIA** أن تنشر علنًا نسخة من مراجعة حساباتها وتقييم أصولها وتوحيد حساباتها، مع الاعتراف بأوجه القصور. وينبغي أن يتضمن ذلك بيانًا يعترف بالأصول التي قد يلزم شطبها في حالة فقدانها أو تجميدها.

- **يجب على LIA** أن تنشر تقريرًا سنويًا يوضح بالتفصيل أدائها المالي، بما في ذلك العوائد التي تدرها أصولها والتقدم المُحرَز نحو الامتثال لمبادئ سانتياغو.

- **يجب على مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار** إجراء تدقيق عاجل لأولئك الذين يشغلون مناصب داخل منظومة المؤسسة لمعالجة تضارب المصالح المتكرر في إدارة شركاتها التابعة، بما يتماشى مع النتائج المتكررة لمكتب التدقيق الليبي. وينبغي أن يشمل ذلك أيضًا تقييمًا للأشخاص البارزين سياسيًا (PEPs) المتعاقدين مع المؤسسة الليبية للاستثمار.

- إذا لم توافق LIA على هذه الشروط، يجب على **مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة** الإصرار على إجراء تدقيق جنائي لأصول LIA وحساباتها لتوضيح وضع حوكمتها بشكل قاطع وتوجيه القرارات المستقبلية.

###

نبذة عن ذا سنتري The Sentry: The Sentry هي منظمة استقصائية وسياسية تسعى إلى تعطيل الشبكات المفترسة متعددة الجنسيات التي تستفيد من النزاعات العنيفة والقمع والكليبتوقراطية. تتبع تحقيقاتنا مسار الأموال أثناء غسلها من مناطق الحرب إلى المراكز المالية حول العالم. نقدم الأدلة والاستراتيجيات للحكومات والبنوك وسلطات إنفاذ القانون لمحاسبة مرتكبي العنف والفساد ومن يتيحونهما. توفّر هذه الجهود نفوذاً جديداً لجهود حقوق الإنسان والسلام ومكافحة الفساد. لمزيد من المعلومات: https://TheSentry.org